



النشرة الإخبارية

في هذا العدد

- رسالة المدير العام
- نشاطات الوكالة الموضوعاتية

نشرة إخبارية داخلية تصدر دورياً عن الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية—الجزائر العدد 02 / 2019



تهدف النشرة الإخبارية للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى إبراز حركية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف مراحلها، بداية من المتابعة ثم التمويل والتقييم والتمتين وأخيراً الإستغلال، لاسيما في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك من خلال عرض أهم المستجدات الحاصلة المتعلقة بنشاطات الوكالة الموضوعاتية، بالإضافة إلى إبراز مواضيع البحث الهامة المرتبطة بمهامها، والتي تعتبر كحلقات متسلسلة تحاول عرض كل حلقة منها في عدد خاص ضمن هذه النشرة، وذلك في إطار مسيرة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، متمسكين في ذلك بشعارنا الذي تبنيناه وهو السعي "من أجل تحقيق معرفة أحسن وتطور أحسن للمجتمع الجزائري"، بما يعبر عن الأهداف المرجوة في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتمشيا في ذات الوقت مع الشعار الذي تبنته المديرية العامة للبحث العلمي

المجالات، حين تكون قيمة المواطنة راسخة في أذهان المواطنين، كقيمة تعزز مبدأ العيش المشترك، والمساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أمام القانون، يتحرر سلوك المواطنين من التركيز الزائف على البعد الفردي و"الأناي" ويرتقي إلى بعد وطني بناء وفعال، ربما يضع حدا لكثير من الانزلاقات التي تبتد الطاقات والجهود والثروات دون أن تحدث أي تراكم لفائض القيمة.

مثل هذه القيمة، وفي المرحلة التاريخية التي يمر بها مجتمعنا، لا يكفيها التناول السياحي، ولا تكفيها المعالجة الإعلامية ولا التربوية. بل يرجع دور الصادرة فيها إلى البحث العلمي، بما يتيح من سبر وإحصاء واستثمار للفكر الاجتماعي والسياسي ودراسة للتجارب الاجتماعية في مختلف بلاد العالم، ومعرفة بالقوانين الاجتماعية، بل وتطوير لصياغة تلك القوانين، وتوطين لها، وفهم للظواهر الاجتماعية المحلية وإدراك لقوانينها وآليات حدوثها وتطورها.

صنعها والتأثير عليها، من أجل ترقية ثقافة وسلوك المواطنة في مختلف جوانب الحياة.

ليس من السهل على المواطنين في البلاد الخارجية من منظومة سياسية استعمارية، والمواجهة لمنظومة استعمارية جديدة تفرض ثقافتها وقيمتها على المستوى الدولي والإقليمي، أن يتحرر من حالة الاغتراب الناتجة عن تجارب تاريخية مريرة عاشها أو ورث نتائجها، من أجل تحقيق قفزة نحو وعي وطني متحرر وكفيل بزرع قيمة المواطنة.

لذلك يتحمل الباحثون على مستوى مخابر البحث والوحدات والمراكز مهمة إستراتيجية تتمثل في وضع مشاريع بحث تستجيب لهذه الحاجة الحيوية. وهذه مهمة لا تقل خطورة ولا حيوية عن أي محور بحث اقتصادي أو تكنولوجي، في المسار التنموي الشامل لمجتمعنا.

نعتقد أن قيمة المواطنة تمثل حجر الزاوية في بناء مجتمع الممارسة الديمقراطية ودولة الحق والقانون. فعلى جميع المستويات والأصعدة، وفي مختلف

رسالة المدير العام

المواطنة كقيمة ديمقراطية

"البحث المفيد" هو البحث الذي يضع نصب عينيه خدمة المجتمع، وبالدرجة الأولى خدمة الإنسان في المجتمع. ولعل من أهم القيم التي تبني المجتمعات العصرية على أساسها مختلف مخططاتها التنموية ومشاريعها الإستراتيجية الكبرى هي قيمة "المواطنة".

نعم، من المهم والأساسي أن يكرس الدستور مفهوم المواطنة. لكن يجب كذلك على الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، باعتبارهم الفاعلين الأكثر تأثيراً في مجال بلورة المفاهيم والتصورات، ومن خلالها في مجال توجيه السلوك الفردي والاجتماعي وترقيته، أن يجسدوا إيمانهم بهذه القيمة في مشاريع بحث تعالج السلوك السياسي للمواطن وتدرس آليات تفاعله مع الأحداث ودوره في

نشاطات الوكالة الموضوعاتية

1/ جلسة عمل بين الوكالة الموضوعاتية

ومخابر البحث لجامعة البليدة 02

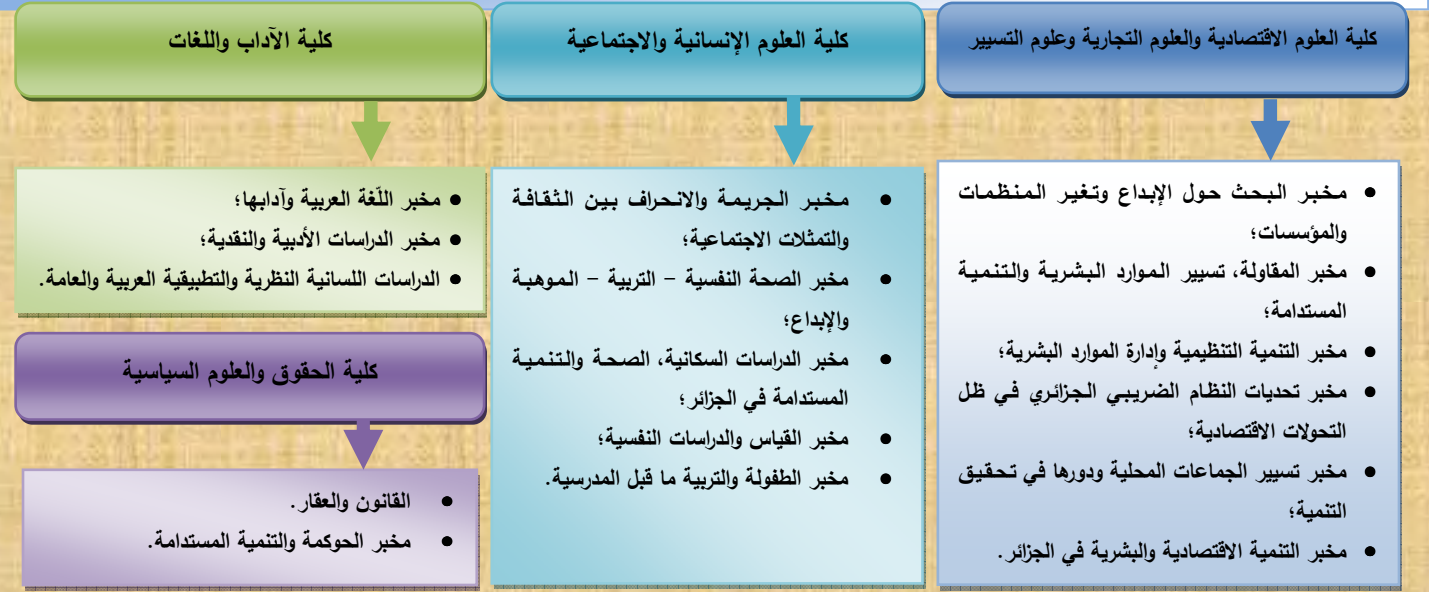
في إطار المهام المسندة للوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية المتعلقة بمتابعة وتمويل مخابر البحث المرتبطة بميدان تخصصها، عقدت جلسة عمل بتاريخ 06 فيفري 2019 بين مخابر البحث لجامعة البليدة 02 والوكالة الموضوعاتية بمقرها، وقد ترأس الجلسة



السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار بحضور كل من المدير الفرعي للإحصائيات وتخطيط الاستثمارات السيدة فويال نبيلة، رئيس جامعة البليدة 02 الأستاذ رمول خالد، وكذا نائبه المكلف بالتكوين في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والتكوين فيما بعد التدرج الأستاذ بوحسانين نور الدين، ومدراء المخابر الموجودة على مستوى جامعة البليدة 02.

بداية الجلسة كانت بإلقاء السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار كلمة ترحيبية للحضور، ثم تناول الكلمة بعد ذلك لإعطاء عرض وجيز عن الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية فيما يخص نشأتها ومهامها والأهداف التي تسعى إليها، ليتعرض بعد ذلك إلى الحديث بصفة خاصة عن مخابر البحث الجامعية التي تنشط في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية الموجودة على مستوى جميع المؤسسات الجامعية الوطنية، مشيراً إلى نقطة هامة تتمثل في أن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT) كانت قد أعدت قائمة تضم المخابر المؤهلة التي قدمت بياناً إيجابياً عن وضعيتها باحثيها وفقاً للشروط المحددة، وهي التي ستحصل على التمويل من الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FNRSDT).

ليشير السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار إلى أن عدد المخابرات المؤهلة ببناء على الملف المرفق بالمذكرة رقم 365 الصادرة بتاريخ: 11 من شهر جوان سنة 2018 عن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بلغ حوالي (1440) مخبرا في جميع ميادين العلوم، تم إسناد مهمة الإشراف عليها إلى الوكالات الموضوعاتية للبحث العلمي؛ بحيث تتولى هذه الأخيرة، وهي واحدة من خمس (05) وكالات موضوعاتية، عملية الإشراف على هذه المخابرات كل حسب ميدان تخصصها، والتي من بينها (520) مخبرا تتولى الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الإشراف عليها، وهي بطبيعة الحال المخابرات المرتبطة بميدان تخصصها، وذلك فيما يخص المتابعة والتمويل، وتعد مخابرات جامعة البليدة 02 من بينها والبالغ عددها بخمس عشرة (15) مخبرا موزعة على أربع كليات كما يلي:



ليقدم بعد ذلك السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار إلى رؤساء المخابرات مجموعة من التوجيهات في شكل توضيحات فيما يخص عملية تمويل المخابرات والمقرونية. بالنسبة لعملية تمويل مخابرات البحث لخصها السيد المدير العام في جملة من النقاط كما يلي:

- ضرورة الالتزام بعدم تكرار المواضيع السابق تنظيمها سواء على مستوى المخبر بنفس الجامعة التي ينتمي إليها المخبر أو على مستوى مخابرات بحث أخرى تنتمي إلى جامعات أخرى؛
- ضرورة إجراء أيام تكوينية لفائدة طلبة الدكتوراه حول ضرورة فتح موقع إلكتروني خاص بالمخبر لتسهيل عملية البحث العلمي؛
- تشجيع الباحثين على المشاركة في مشاريع البحث العلمي، علما أن 50% من عائدات المنتج أو الخدمة المقدمة تعود لفائدة المخبر وصاحب المشروع؛
- ضرورة الالتزام بتسجيل براءة الاختراع بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتفادي القرصنة العلمية؛
- عدم إجراء أي تغيير فيما يخص التركيبة البشرية للمخبر إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من اللجنة العلمية لمؤسسة الإلحاق وموافقة اللجنة القطاعية الدائمة لدى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك لتفادي أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى وقف عمل المخبر على أساس الإخلال بأحد الشروط التي بني عليها.



وفي ختام الجلسة ثمن الحضور وعلى رأسهم مدير جامعة البليدة 02 الأستاذ رمول خالد كل التوضيحات والتوجيهات المقدمة في هذا الشأن، كما أشاد كثيرا بالدور الكبير الذي يبذله المدير العام الأستاذ مانع عمار من خلال سعيه الدائم لأجل تحسين خدمة البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، والارتقاء به على المستويين الوطني والعالمي.

منهجية البحث العلمي.

وأخير فيما يخص المقرونية (Visibility) قدم السيد المدير العام بخصوصها جملة من الملاحظات وهي:

- ضرورة حث الباحثين وطلبة الدكتوراه على القيام بالتسجيل في محرك البحث العالمي (Google Scholar) بإنشاء حساب عبر الرابط:
- ضرورة فتح موقع إلكتروني خاص بالمخبر لتسهيل عملية البحث العلمي؛
- ضرورة الالتزام بتسجيل براءة الاختراع بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتفادي القرصنة العلمية؛
- عدم إجراء أي تغيير فيما يخص التركيبة البشرية للمخبر إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من اللجنة العلمية لمؤسسة الإلحاق وموافقة اللجنة القطاعية الدائمة لدى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك لتفادي أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى وقف عمل المخبر على أساس الإخلال بأحد الشروط التي بني عليها.

وفي ختام الجلسة ثمن الحضور وعلى رأسهم مدير جامعة البليدة 02 الأستاذ مانع عمار كل التوضيحات والتوجيهات المقدمة في هذا الشأن، كما أشاد كثيرا بالدور الكبير الذي يبذله المدير العام الأستاذ مانع عمار من خلال سعيه الدائم لأجل تحسين خدمة البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، والارتقاء به على المستويين الوطني والعالمي.

2/ تعيين الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ضمن أعضاء اللجنة الفرعية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان



بتاريخ 13 فيفري 2019 وعلى مستوى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكائن بالجزائر العاصمة تم تعيين الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية كعضو ضمن اللجنة الفرعية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك على إثر عملية التنصيب التي حضرها السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار كممثل للوكالة الموضوعاتية؛ وتجدر الإشارة إلى أن تنصيب هذه اللجنة يأتي في إطار متابعة تنفيذ أجندة 2030 وأجندة 2063 للتنمية المستدامة، وذلك بهدف تهيئة فضاء للتشاور والتفكير والتنسيق كآلية موضوعاتية تقنية بمساهمة جميع الأعضاء من خلال وضع خطة عمل لمتابعة مدى تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الجانب المتعلق بحقوق الإنسان.

3/ تنظيم جلسة الاستماع لمخابر البحث



وتمويل مخابر البحث المرتبطة بتخصصها، تواصل الوكالة الموضوعاتية في كل مرة تنظيم جلسات الاستماع للمخابر بشكل

في إطار قيام الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بمهامها المتعلقة بعملية الإشراف على متابعة

العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف المسيلة.
ترأس الجلسة السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار بحضور مديري
المخبرين ورؤساء فرق البحث، وقد تم التعرض كالعادة إلى حصيلة
النشاطات البحثية المنجزة وغير المنجزة، وكذا الملفات المتعلقة بتمويل
طلبة الدكتوراه التابعين للمخبر، بالإضافة إلى التعرض إلى مسألة
المشاريع ذات الصدى الاجتماعي والاقتصادي.

تدريجي، حيث أنه خلال شهر أبريل من سنة 2019 تم عقد جلسة
استماع مع مخبري بحث هما:
- مخبر المحاسبة المالية، الجبائية والتأمين، التابع لكلية العلوم
الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي بن مهيدي
أم البواقي.
- مخبر الدراسات الأنثروبولوجية و المشكلات الاجتماعية، التابع لكلية



4/ جلسة عمل مشتركة بين المدراء العامون للوكالات الموضوعاتية



بتاريخ 10 أبريل 2019 وعلى مستوى مقر الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم
الاجتماعية والإنسانية عقدت جلسة عمل مشتركة بحضور كل من:
مدير الدراسات للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الأستاذ صحراوي
طاهر؛
المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأستاذ مانع
عمار؛
المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا الأستاذ حساني سليم؛
المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية
الأستاذة بوتكرابت ليندة؛
المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة الأستاذ زايد فريد؛
المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة الأستاذ عوفان نبيل.
تمحورت الجلسة حول قاعدة البيانات البحثية الإلكترونية في ميدان علوم الصحة (
Plateforme du Pole Documentaire de Recherche en Santé)، حيث
قدم المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة الأستاذ عوفان نبيل
عرضا مفصلا حول مضمونها وطريقة عملها، فيما يخص مخابر البحث، الباحثين،
الخبراء، مشاريع البحث الوطنية، التظاهرات العلمية، الوثائق العلمية... الخ.
يهدف العرض بالأساس إلى توسيع تجربة الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم
الصحة المتعلقة بقاعدة البيانات البحثية الإلكترونية إلى الوكالات الموضوعاتية الأخرى،
حتى تستفيد هي أيضا من هذه التجربة الرائدة وتكون لديها قاعدة بيانات بحثية إلكترونية
خاصة بها، وهو ما سوف يُسهل ويُيسر القيام بمهامها البحثية سواء فيما يخص المتابعة
والتمويل والتقييم والتثمين..

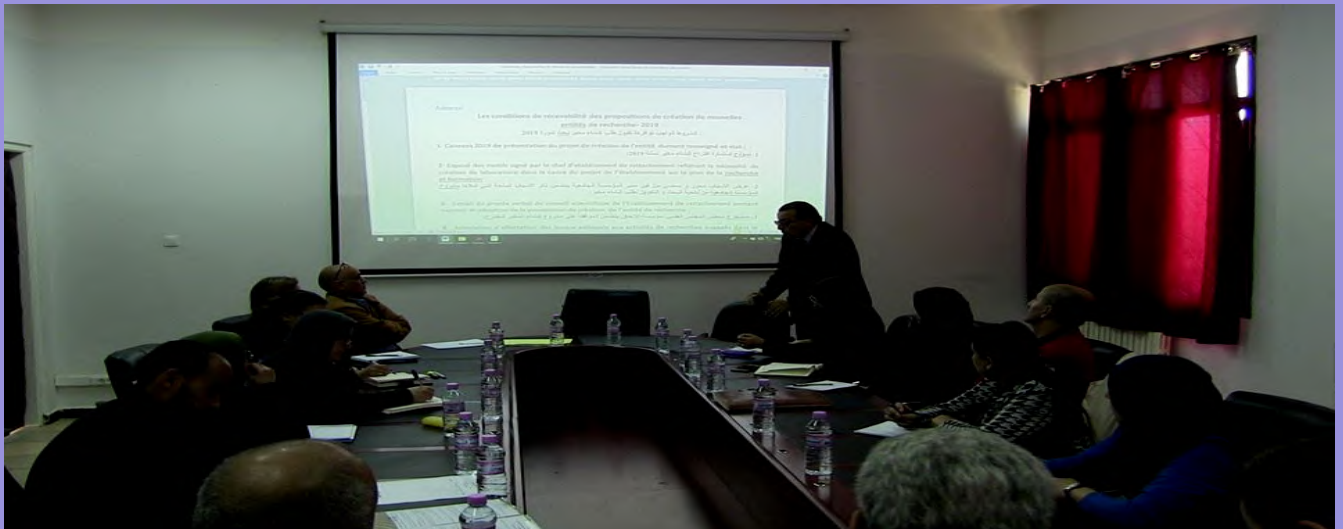
5/ جلسة عمل مشتركة بين الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية

والإنسانية والوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا

بإشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي



في إطار تطبيق المذكرة رقم 365 الصادرة بتاريخ 11 جوان 2018 عن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT)، والتي بموجبها تم إسناد مخابر البحث الجامعية إلى الوكالات الموضوعاتية، وذلك فيما يخص عملية الإشراف على متابعتها وتمويلها، فإنه في هذا الصدد وكمرحلة انتقالية لضمان التأطير الفعال ولتمكين الوكالات الموضوعاتية من القيام بهذه المهمة الجديدة، تم بتاريخ 15 أبريل 2019 عقد جلسة عمل بين الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا بحضور كل من السيد المدير العام الأستاذ مانع عمار، والمدير العام الأستاذ حساني سليم، والمدير الفرعي لبرمجة البحث والاستشراف السيد مفتح عيسى، والمدير الفرعي للتقييم والتحليل السيد سراي عمار توفيق، ورؤساء الأقسام والمصالح لكل من الوكالتين.



تعد هذه الجلسة بمثابة يوم تكويني لفائدة رؤساء الأقسام والمصالح، أشرف عليها كل من المدير الفرعي للتقييم والتحليل السيد سراي عمار توفيق، والمدير الفرعي لبرمجة البحث والاستشراف السيد مفجج عيسى، الذي قدم شرحا مستفيضا حول الصيغ التنظيمية الجديدة التي تخص مخابر البحث، والمتمثلة في النقاط التالية:

1

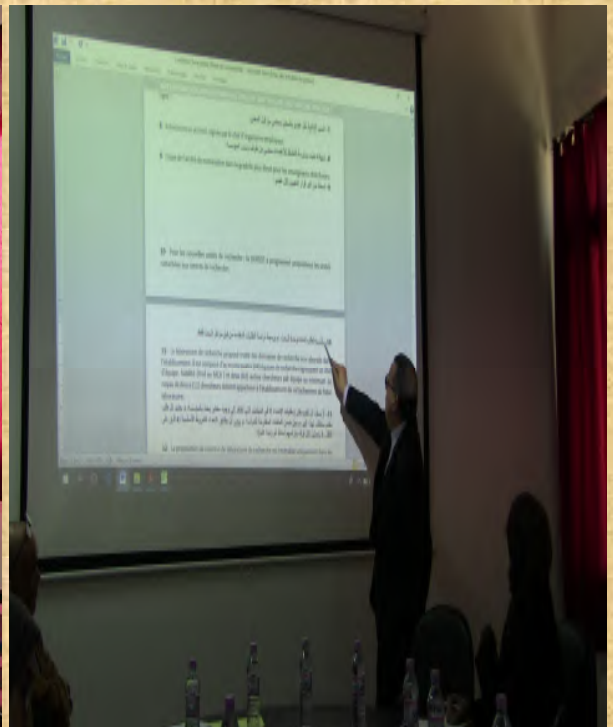
التركيبة البشرية للمخبر

يجب أن تخضع من حيث تنظيمها وعملها إلى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999، المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، وذلك فيما يخص عدد فرق البحث وعدد الباحثين المؤهلين ضمن كل فرقة، بضرورة توافر الحد الأدنى المنصوص عليه، والمقدر بأربعة فرق بحث على الأقل، وكل فرقة بحث يجب أن تضم على الأقل ثلاثة باحثين، يشرف عليها باحث لديه خبرة ورتبة عالية خصوصا وأنه في هذا الصدد توجد مذكرة صادرة عن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف، تحت رقم 193 المؤرخة في 22 جويلية سنة 2018، تتعلق بعملية متابعة التركيبة البشرية لمخابر البحث، والتي تركز بالأساس على ضمان إدارة وتسيير مُحكَم لهذه المخابر من خلال مراعاة التدابير المتعلقة بهذا الشأن:

هذه التدابير هي التالية:

- 1- لا ينبغي لأي مخبر بحث تعويض فرقة بحث بأخرى من دون موافقة اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبعد أخذ رأي الهيئة العلمية المخولة لمؤسسة الإلحاق.
- 2- لا يمكن لمجلس إدارة المخبر إدماج فرق أخرى إلا بعد أخذ رأي الهيئة العلمية لمؤسسة الإلحاق وموافقة اللجنة القطاعية الدائمة.
- 3- لا يمكن لمجلس إدارة المخبر إدماج أعضاء جدد ضمن فرقة إلا بعد موافقة الهيئة العلمية المخولة لمؤسسة الإلحاق.

تهدف عملية متابعة التركيبة البشرية لمخابر البحث إلى تفادي اللجوء إلى إجراء الغلق الذي يمكن أن تتخذه اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي



تتمثل الشروط الواجب توافرها لقبول إيداع ملف إنشاء مخبر بحث لدورة 2019 في ما يلي:

- 1- نموذج استمارة اقتراح إنشاء مخبر لسنة 2019.
- 2- عرض الأسباب، محرر وممضي من قبل مدير المؤسسة الجامعية، يتضمن ذكر الأسباب الملحة التي أملاها مشروع المؤسسة الجامعية من ناحية البحث والتكوين لطلب إنشاء مخبر.
- 3- مستخرج محضر المجلس العلمي لمؤسسة الإلحاق يتضمن الموافقة على مشروع إنشاء المخبر المقترح.
- 4- شهادة ممضاة من قبل مدير المؤسسة تثبت تخصيص مقر يسمح بممارسة نشاطات البحث للمخبر المقترح مع ذكر المساحة والموقع



بدقة.

5- محضر اجتماع رؤساء فرق المخبر المقترح.

6- مخطط يتضمن نشاطات البحث المراد تنفيذها للسنوات 2020-2021 مصادق عليها من قبل مجلس رؤساء فرق المخبر لاسيما ما يتعلق بشقي البحث والتكوين.

7- السيرة الذاتية لكل عضو بالمخبر ممضي من قبل المعني.

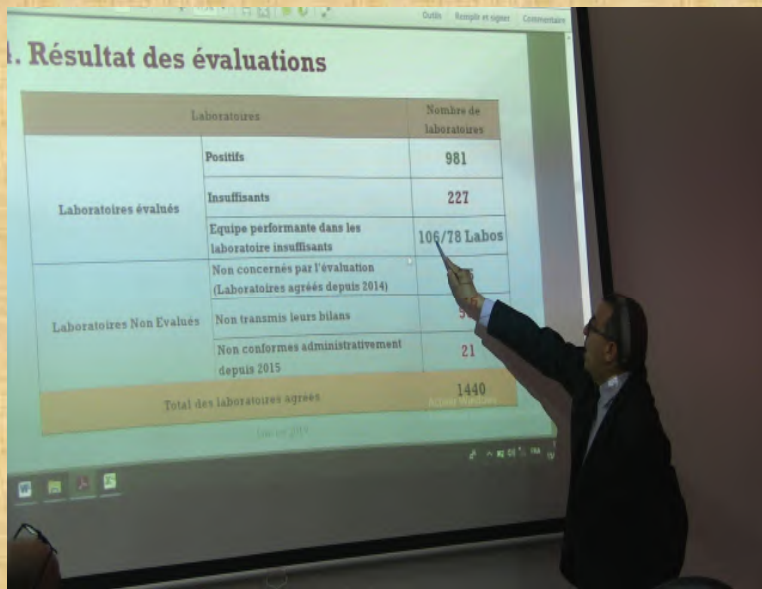
8- شهادة تثبت ممارسة النشاط للأعضاء ممضي من طرف رئيس المؤسسة.

9- نسخة من آخر قرار التعيين لكل عضو.

وقد تطرق المدير الفرعي لبرمجة البحث والاستشراف السيد مفجخ عيسى لجميع هذه الشروط من خلال تقديم شرح مفصل وبشكل دقيق، مؤكدا على ضرورة التزام الباحثين بالبيانات الأساسية فيها، لاسيما فيما يخص تأشيرة رؤساء المؤسسات الجامعية والمجالس العلمية التي سيتم إنشاء المخبر على مستواها، بالإضافة إلى تركيزه اهتمام خاص حول مقترح طلبات الإنشاء، حيث أكد مرة أخرى على ضرورة أن تقدم الطلبات فقط في الميادين التي تفتقر إلى مخابر بحث بالمؤسسة الجامعية. لينبه السيد مفجخ عيسى بعد ذلك رؤساء الأقسام والمصالح لكل من الوكالتين أن دورهم يقتصر على الإشراف والمرافقة الإدارية للباحثين، أما فيما يخص الجانب العلمي فيبقى ذلك من اختصاص اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

الخبرة والتقييم

تأتي عملية الخبرة والتقييم كعملية لاحقة تتم بصفة دورية وذلك لأجل تقييم وتيرة إنجاز المشاريع البحثية لفرق البحث على مستوى المخابر طيلة المدة المقررة، وذلك من طرف خبراء مؤهلين كل في ميدان تخصصه، وقد أكد السيد مفجخ عيسى لرؤساء الأقسام والمصالح لكل من الوكالتين بضرورة التزامهم والحرص على القيام بها إداريا ضمن آجالها المقررة في كل سداسي، ودعا أيضا إلى مد جسور التواصل والتعاون بين كل من الوكالتين بالتنسيق مع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مؤكدا على أنها ستظل مرافقا دائما إلى غاية تحكمها التام في مهامها.



هاتف/فاكس:
025 25 00 13/14
الموقع الإلكتروني:
www.atrssh.dz

الأستاذ بن سديرة جلول
رئيس قسم العلاقات الدولية
والاتصال والإعلام

للاتصال بنا

المدير العام
الأستاذ مانع عمار

الإعداد والإخراج

النشرة الإخبارية للوكالة
الموضوعاتية للبحث في
العلوم الاجتماعية
والإنسانية

الإشراف